التوجيه الصوتي لقراءات قرآنية انتقدها اللغويون

- دراسة في الهمز بين التحقيق والتسهيل -

زيد خليل القرالة

أستاذ مشارك في علم الأصوات

قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة آل البيت / الأردن

ملخص

انتقد بعض اللغويين بعض القراءات القرآنية؛ لما فيها من مخالفة لقواعدهم اللغوية التي ارتضوها، ويسعى الباحث في هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة لغوية من الظواهر التي كانت مجالاً للنقد وهي ظاهرة الهمز؛ لتوجيهها صوتياً، متكئاً على مفاهيم المقطع الصوتي عند القدماء والمحدثين، ومعطيات الدرس الصوتي الحديث.

وقد حاول الباحث تعليل تحقيق الهمزتين في كلمة، وكذلك الهمز المفرد، وهو مما وقع فيه جدل واختلاف؛ مما أدى ببعض اللغويين إلى ردّ القراءة، أو تضعيفها.

الكلمات المفتاحية: التوجيه، قرآنية، انتقاد، الهمز، الصوتي.

مقدمة

الهمز صوت من أصوات العربية يتسم ببعض الخصوصية عند العلماء، فهو من الأصوات المختلف في مخرجها؛ فقد جعله الخليل بن أحمد مع أصوات المدّ واللين[1]، أما سيبويه فقد جعله من أصوات الحلق. وهو عند القدماء صوت مجهور، أما عند المحدثين فهو صوت لا مجهور ولا مهموس[2]، ومعيارهم في ذلك وضعية الوترين الصوتيين التي تتخذ وضعية الالتصاق التام ثم تباعدهما مباشرة، أما الجهر فيتقارب فيه الوتران الصوتيان بشدة دون ملامسة، وفي الهمس يتباعد الوتران مما يسمح بمرور الهواء بحرية مما لا يحدث ذبذبة للوترين الصوتيين.

ومما انماز به صوت الهمز عند العلماء أنه يؤدى بالتحقيق، والتسهيل، والتسهيل إما بالإبدال، أو بنطقه بين بين، ولكنه في الحالة الأخيرة يبقى بقيمته المقطعية، وبزنته محققاً كما سيأتي في تفاصيل البحث.

ولّما أخذ هذا الصوت من الخصوصية ما جعله مجال اهتمام في رصد الفروق في أدائه عند العلماء، فقد أدى ذلك إلى رصد الفروق الصوتية في أدائه في القراءات القرآنية، وقد تبع ذلك قبول أداء، ورفض آخر مما أدى إلى انتقاد بعض القراءات القرآنية بالتخطئة والتلحين صراحة في مواطن، والترجيح والمفاضلة في مواطن أخرى، وكل ذلك قياساً على كلام العرب، وأخذاً بمبدأ المعيارية التي أصبحت بالنسبة إليهم المنهج الذي لا يحيدون عنه، ومع ما للمعيارية من إيجابيات إلا أنّ جعل كلام العرب وما كثر منه هو المعيار للنص القرآني هو الذي يؤخذ على السلف.

وتأتي هذه الدراسة محاولة جادة لتوجيه بعض القراءات القرآنية التي انتقدها

(١) انظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، ١ / ٥٨.

(٢) انظر: علم اللغة العام (الأصوات)، كمال بشر، القاهرة، دار المعارف، ط٦، ١٩٨٠م، ص١١٢.

اللغويون توجيهاً صوتياً، وقد جعلتُ إشكالية الهمز بين التحقيق والتسهيل (بين بين) موضوع الدراسة.

ومع أنّ الخطأ في الأصوات بإبدالها إبدالاً مغلوطاً يعدّ من اللحن، إلا أنّ ما حصل في الهمز الذي انتقدت القراءات القرآنية بسببه لم يكن من هذا الباب، فهو مغايرة في درجة الصوت وليس في نوعه كلياً.

لقد لحّن بعض اللغويين بعض القراءات التي جاءت بتحقيق الهمز، مع أنّ التحقيق هو الأصل، ولحّن بعضهم بعض القراءات التي جاءت بالتخفيف بين بين، مع أنهم يجمعون في دراساتهم على أنّ المخففة بين بين بزنتها محققة، أو برتبتها محققة، وهم في هذا ينطلقون من منطلق صوتي، وهذا الفهم السائد لديهم يؤكد أنّ البناء المقطعي للهمزة المخففة قائم بمنزلة المحققة.

وقد اجتمعت الدراسة على مبحثين، يعالج الأول الهمزتين المجتمعتين في كلمة معالجة صوتية، وذلك كما في (أأنذرتهم). أما المبحث الثاني فيعالج الباحث فيه الهمز المفرد معالجة صوتية. والقدماء في مبحث الهمز ينطلقون من مفاهيم صوتية تؤدي بمجملها إلى مفهوم المقطع الصوتي، وإن تعددت درجات أداء الصوت.

وأحسب أنّ الهمز يتسم بخصوصية صوتية في تعدد أدائه لا ترقى إلى جعل هذا التعدد سبباً في تلحين القراءة، أو تفضيل قراءة على أخرى، وهو أداء مروي بالسند والتواتر كما ستظهره الدراسة، والرواية بالسند تقوم على الأداء الصوتي مع ضرورة مراعاة موافقة الرسم، وموافقة وجهٍ من وجوه العربية بغض النظر عن درجة شيوع ذلك الوجه أو قلته، وهو ما أشار إليه ابن الجزري في النشر[1].

وقد يقرأ أحدهم بما لا يخالف قواعد النحاة، ولكنّ ما قرأه لم يأت مروياً

(١) انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م) تصحيح ومراجعة علي محمد الضياع، دار الكتاب العربي، دون تاريخ وطبعة، ٩/١ - ١٠.

بالسند والتواتر، وهذا لا يعني قبوله أو الأخذ به، ولو لم يكن بين القراء نحوياً فليس لهم إلا الأخذ بالرواية المتواترة، أما النحو وقواعده فهو غير محصور في الأكثر والأفشى، بل بما جاء عن العرب، وما جاء عن العرب كلّه حجة، ولا تُردّ لغة بأخرى، هذا ما سيأتي مفصلاً في ثنايا البحث.

أ- المبحث الأول: التوجيه الصوتي للهمز بين التحقيق والتسهيل في الهمزتين المجتمعتين في كلمة:

شكّل صوت الهمزة في الدرس اللغوي بعامة، وفي القراءات القرآنية وانتقادها بخاصة محور نقاش، وجدل، في التراث اللغوي العربي. وقد كان محور الحوار والجدل في الدراسات اللغوية، ونقد القراءات وانتقادها ـ في ما يتعلق بصوت الهمزة ـ يدور حول التحقيق، والتسهيل، وبخاصة في الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين.

ولّما كان موضوع هذا البحث يقتصر على صوت الهمزة في قراءات انتقدها اللغويون فإنني سأعرض تلك القراءات من مصادرها، ثم أقف على بعض الآراء اللغوية التي انتقدتها لأنتهي إلى محاولة التوجيه الصوتي لتلك القراءات التي تشكل نماذج لهذه الظاهرة، وليس حصراً لكل ما جاء فيها.

قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة: ٦] هذه من الآيات التي تعددت فيها القراءات المتواترة، وقد جاء الاختلاف والتعدد في كلمة (أأنذرتهم)، وما يهمنا هنا هو الاختلاف في تحقيق الهمزتين وما فيه من خلاف، فقد جاء في السبعة لابن مجاهد: "واختلفوا في قوله: (ءَأنذرتهم) فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (ءَاانذرتهم) بهمزة مطولة... وأما عاصم وحمزة والكسائي، إذا حقق وابن عامر فبالهمزتين: (ءَأنذرتهُمْ). ومثل ذلك كلّ شيء في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة. وذكر عبد الله بن

أحمد بن ذكوان، عن ابن عامر: أنّه كان يقرأ بهمزتين في الاستفهام. وهذا كأنه يدل على: (ءَأنذرتهُم) و(أءذا وأءنّا)[1].

ومن أوائل من وقف على الهمزتين المجتمعتين في كلمة أو المتتاليتين في كلمتين وأبدى رأيه في كيفية الأداء سيبويه، وقد جاء رأيه متناقضاً في غير موطن؛ فهو في بعض المواطن يشير إلى إبدال إحدى الهمزتين، وفي مواطن أخرى يشير إلى تحقيقهما، وكلّ عربي، وفي مواطن أخرى يشير إلى أنّه لا بدّ من إبدال الآخرة، ثم نجده يشير إلى جواز البيان فيهما، ومع إجلالي لسيبويه وصحبه من السلف إلا أن الوقوف على آرائه لا يعني الانتقاص من قدره وعلمه، فقد قدّم من العلم ما نمتار منه على مرّ الزمن، ومع ذلك فهو بشر قد يظهر من آرائه ما يستوقف الباحث، وقد لا يُسلم بها، ومما جاء في الكتاب لسيبويه على لسان الخليل: "إنّي رأيتهم حيث أرادوا أن يُبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة ... ورأيت أبا عمرو أخذ بهنّ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ**﴾ [هود: ٧٢]. والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزّنة، يدلك على ذلك قول الأعشى:

أأنْ رأتْ رجلاً أعْشَى أضرَّ به ... رَيْبُ المنونِ ودَهْرٌ مُتبِلٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت"[2] وهنا نلاحظ أنّ سيبويه يروي عن الخليل إبدال الهمزة الثانية، وكذلك تحقيق الهمزتين عن أبي عمر، ويعلق على الإبدال، والتحقيق بقوله: وكلّ عربي، أي أنّ التحقيق لا يُردّ، وأما الإبدال أو

(١) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (توفي ٣٢٤هـ/ ٩٣٥م)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٨م، (ط٣)، ص١٣٧، وانظر: التيسير في القراءات السبع، الداني ٣٢، والنشر ١/ص٣٦٢ .

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (توفي ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣م، (ط٣)، ج٣، ص٥٤٩ .

التخفيف فالهمزة قائمة وإن خففت بدليل قول سيبويه: (فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيتُ)، ومما تناقض فيه سيبويه في رأيه أنّه يقول في موطن آخر: "واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدّ من بدل الآخرة، ولا تُخفّف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاءُ الهمزتين الحرف"(١). ونجده في موطن آخر يقول: "وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلّم ببعضه العرب وهو ردئ"(٢) وسيبويه يقول هنا إنّ تحقيق الهمزتين ردئ وإن تكلم به العرب، وفي موطن سابق يقول في تحقيق أبي عمرو الهمزتين في (أألدُ): وكلّ عربي، وجاء بيت الأعشى شاهداً على جواز التخفيف بين بين؛ لأنّ ذلك لا يلغي الهمزة بل تبقى قائمة؛ فهي مخففة بزنتها محققة.

ولّما كان رأي سيبويه يتضمن المغايرة والتناقض من حيث تحقيق الهمزتين؛ فهو يجيزه حيناً، ويرفضه أو يضعّفه حيناً آخر، فقد كان يمثّل عند اللغويين النموذج الذي يُقتدى به، ويُقاس على رأيه؛ ولذلك نجد جُلّ العلماء اللاحقين قد ساروا على نهجه في انتقاد القراءة، فهذا الزجاج ينتقد القراءة بتحقيق الهمزتين في (أأنذرتهم) فيقول في معاني القرآن وإعرابه: "فأما (أأنذرتهم) فزعم سيبويه أنّ من العرب من يحقق الهمزة، ولا يجمع بين الهمزتين وإن كانتا من كلمتين... وأما بعض القراء - ابن أبي إسحق وغيره - فيجمعون في القراءة بينهما، فيقرأون أأنذرتهم... وزعم سيبويه أنّ الخليل كان يرى تخفيف الثانية فيقول: (أأنذرتهم) فيجعل الثانية بين الهمزة والألف... وإنّما حقّ الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها: أن تُجعل بين بين"(٣)، ومع أنّ الزجاج ينتقد القراءة بتحقيق

(١) المرجع السابق، ج٣، ص٥٥٢.

(٢) المرجع السابق، ج٤، ص٤٤٣.

(٣) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (توفي ٣١١هـ/ ٩٢٣م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٨م، (ط١)، ج١، ص٧٧.

الهمزتين – وهو في ذلك يسير على نهج سيبويه فإنّه لم يقدم تعليلاً للانتقاد، ومنع التحقيق، وكذلك سيبويه من قبل لم يقدم تعليلاً مقنعاً، والزجّاج هنا يرجح قراءة بين بين على التحقيق، والترجيح نوع من التخطئة، وقد رفضه بعض العلماء.

ولم يقتصر انتقاد هذه القراءة بتحقيق الهمزتين على سيبويه، والزجاج، بل انتقدها أبو علي الفارسي تلميذ الزجاج، وغيره من علماء اللغة، يقول الفارسي: "فأما جمعهما وتحقيقهما في (أأنذرتهم) فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين، نحو قرأ أبوك... لأنّ الهمزة الأولى من (أأنذرتهم) تُنزَّلُ منزلة ما هو من الكلمة نفسها، لكونها على حرف منفرد... فأما إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما في القياس أحسن من هذا؛ ألا ترى أنّ المثلين إذا كانا من كلمة نحو: يردّ ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟ ولو كانا منفصلين نحو: يد داود لكنت في الإدغام والبيان بالخيار... فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فأن يكرهوهما مجتمعتين غير مفصول بينهما بشيء أجدر. وإذا كان الجمع بينهما في: (أأنذرتهم) من البعد ما أريتك فالجمع بينهما في أئمة أبعد؛ لأنّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط في الإخبار وغيره. فكلما كانتا أشدّ لزوماً للكلمة كان التحقيق منهما أبعد"(١)، و(التحقيق في (أأنذرتهم) اختيار أبي عُبيد)(٢).

إنّ تحقيق الهمزتين في القراءات لم يقع في القراءات دون كلام العرب، بل جاء التحقيق في القراءات المتواترة عند غير واحد من القراء السبعة، وهو أداء يوافق لغات العرب، ومن هنا فإن انتقاد القراءة بتحقيق الهمزتين لا يتفق ومنهج

(١) الفارس أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (توفي ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: كامل مصطفى الهنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، (ط١)، ج١، ص١٨١.

(٢) انظر: النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (توفي ٣٣٨هـ/ ٩٤٩م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م، (ط٣)، ج١، ص١٨٥.

القياسيّين إذ ورد في لغات العرب، فقد جعلوا النظير الأكثر هو المعيار في قبول القراءة، مع أنّ القليل الوارد عن العرب لا يعني الخطأ أو الضعف. إضافة إلى أنّ انتقادهم القراءات لا ينسجم مع منهج الأخذ بالقراءات وهو المنهج الأثري الذي يأخذ بالقراءة على أنها سنة متبعة مروية بالتواتر، وليس لنا أن نردها، أو الاعتراض عليها.

ولما كان أداء الهمزتين قد جاء في لغات العرب كما يشير سيبويه، "وأنّه عربي"(١) فليس من حق أي لغوي أن يردّه، وقد قال ابن جني في الخصائص في باب (اختلاف اللغات وكلّها حجة): "وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها... إلا أنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب... وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"(٢). وهذا مكي ابن أبي طالب يقول في الكشف معللاً حجة من حقق الهمزتين: "فحجة من حقّق الهمزتين في كلمة، وهي قراءة أهل الكوفة، وابن ذكوان، في نحو: (أأنذرتهم) وشبهه، أنّه لمّا رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية، ورآها داخلة على الثانية، قبل أن لم تكن، حقق كما يحقق ما هو من كلمتين، وحسُن ذلك عنده لأنه الأصل، وزاده قوة أنّ أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن، فلو خفّف الثانية، التي قبل الساكن؛ لقرب ذلك من اجتماع ساكنين، لا سيما على مذهب من يُبدل من الثانية ألفاً، فلمّا خاف اجتماع الساكنين حقّق، ليسلم من ذلك، ولأنّه أتى بالكلمة على أصلها محقّقة، ولأنّه لو خفّف الثانية لكانت بزنتها محققة"(٣).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٩، ٥٥١.

(٢) ابن جني أبو الفتح عثمان (توفي ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الكتب المصرية، ١٩٩٠م، (ط٤)، ج٢، ص١٠- ١٢.

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي (توفي ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م، (ط٤)، ج١، ص٧٣.

يشير مكي في نصّه السابق إلى أنّ تحقيق الهمز هو الأصل، وقد حسُن التحقيق عنده، ولو أنّه خفف الثانية ولم يحققها، وما بعدها ساكن لجاء ذلك مقارباً لالتقاء الساكنين.

وإذا أضفنا كلام مكي إلى ما قاله سيبويه من أنّ المخففة بزنتها محققة فمعنى ذلك أنّ الهمزة المخففة بما يُسمى بين بين هي في حقيقتها محققة من حيث القيمة الصوتية، وهذا يتضح في التوزيع المقطعي للكلمة في حالتي التحقيق والتخفيف؛ فإذا كان الأداء بتحقيق الهمزتين في مثل (أأنذرتهم) فإنّ البناء المقطعي لهذه الكلمة سيأتي على النحو الآتي:

(أأنذرتهم) (ءَ/ ءَ ن/ ذَ ر/ تَ/ هُ م) artahum ??a?an

ومقاطعها الصوتية هي: (ص ح/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص)، وإذا كانت الهمزة الثانية مخففة بزنتها محققة كما يقول سيبويه فإن بناءها الصوتي هو: (أأنذَرتهم) (ءَ/ ءَ ن/ ذَ ر/ تَ/ هُ م) وكتابتها الصوتية هي: artahum??a?an، أما بناؤها المقطعي فهو: (ص ح/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص)، وهذا البناء لا يختلف عن البناء المقطعي في حال تحقيق الهمزتين، ولو أنّ الهمزة الثانية المخففة بين بين لم تكن بزنة المحققة، وبقيمتها الصوتية لجاء المقطع الثاني يبدأ بحركة، "وهذا ما لا يجوز في العربية؛ فالمقطع العربي لا يبدأ بحركة"(١)، وبيان ذلك هو:

(أأنذرتهم) (ءَ/ ءَ ن/ ذَ ر/ تَ/ هُ م) (ص ح/ ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص) ونلاحظ أن المطقع الثاني في حالة تخفيفها دون أن تكون بزنتها محققة سيبدأ بحركة، وهذا نمط مرفوض في العربية؛ لأنّ العربية لا تبدأ بحركة.

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣م (ط٨)، ص٢١٥، واللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص٦٩.

وإذا نظرنا إلى أكثر العلماء الذين تحدثوا في الهمزتين المجتمعتين وجدناهم يقولون: إنّ التحقيق هو الأصل، ولو تأمل العلماء كلام سيبويه الذي يقول فيه: إنّ الهمزة الثانية مخففة بزنتها محققة، لو تأملوه من حيث المقطع الصوتي، وعدم تحول هذه الهمزة إلى حركة لمّا انتقدوا القراءة بتحقيق الهمزتين، ولما رجّحوا قراءة التخفيف على التحقيق، وقد أشار بعض العلماء إلى "أنّ التحقيق أظهر وأغلب"(١).

يتضح مما سبق أنّ الهمزتين المجتمعتين في كلمة من حيث القيمة الصوتية تشكل كلّ واحدة منهما بداية مقطع صوتي، وهذه الحقيقة الصوتية ماثلة فيهما في التحقيق، وفي حالة تخفيف الثانية بين بين؛ لأنّ المخففة بزنة المحققة، وقول العلماء: إنّ المخففة بزنة المحققة هو مفهوم مقطعي، يدل على ملامح المقطع الصوتي في دراسات القدماء.

أما الهمزتان المجتمعتان في كلمة باختلاف الحركة بينهما فقد اختلف العلماء فيهما في التوجيه اللغوي، وتعددت قراءات القراء فيهما من حيث التحقيق، أو تخفيف الثانية، أو إبدالها ياء لين، وقد جاء هذا في قوله تعالى: ﴿**وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ**﴾ [التوبة: ١٢].

قال ابن مجاهد في تعدد القراءات، ووجوه قراءة (أئمة): (واختلفوا في الهمزتين وإسقاط إحداهما من قوله: (أئمة) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: (أيْمة) بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، ... وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أئمة) بهمزتين"(٢)، ومع أنّ القراء الذين حققوا الهمزتين قد

(١) انظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، (دون طبعة)، ص١٠٤.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣١٢، وانظر: النشر، ج١، ص٣٧٨.

حققوهما في هذه الكلمة في مواضعها المتعددة إلا أنّ بعض اللغويّين قد انتقدوا هذه القراءة، وهي سبعية متواترة؛ فقال الزجاج: "وقوله جل وعزَّ: (وإن نكثوا أيمانهم من بعده عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر...)... وقوله: (أئمة الكفر) فيها عند النحويين لغة واحدة: أيمة بهمزة وياء، والقراء يقرأون أئمة بهمزتين، وأيمة بهمزة وياء، فأما النحويون فلا يجيزون اجتماع الهمزتين ههنا، لأنهما لا يجتمعان في كلمة..." (١). ومع أنّ أربعة من القراء السبعة قد جاءت قراءاتهم بتحقيق الهمزتين إلا أنّ الزجاج قد ردّ هذا الأداء بقوله: (فأما النحويون فلا يجيزون اجتماع الهمزتين ههنا؛ لأنهما لا يجتمعان في كلمة)، وهو لا يجيزه مع أنّه مما تكلمت به العرب، وقد تبعه تلميذه أبو علي الفارسي في هذا الانتقاد بقوله: "... فالقول فيه أنّ تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه، ومما يُضعف الهمزتين أنّه لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما في آدم، وآدر..." (٢).

نلاحظ هذا الانتقاد من اللغويين مع أن هذا الأداء وارد عن العرب؛ فقد جاء في الممتع: "... وهو مما تكلمت به العرب، وهذا ردئ"(٣)، وبما أنّ العرب قد تكملت به، وجاء في قراءة أربعة قراء فإنّ ذلك يؤكد موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية، ولكنّ مفهوم هذا الضابط أو الركن من أركان القراءة الصحيحة عند أهل الأثر ليس كمفهومه عند القياسيّين من علماء اللغة؛ فقد جاء في النشر في توضيح هذا الضابط ما نصه: "وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثله إذا

(١) الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السّري، معاني القرآن، ج٢، ص٤٣٤.

(٢) الفارسي أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ج٢، ص٣١٥، وانظر: الخصائص، ابن جني، ج٣، ص١٤٣، وإعراب القرآن، النحاس، ج٢، ص٢٠٥.

(٣) ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (توفي ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م)، الممنع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قبادة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٨م، (ط٣)، ج٢، ص٦٣٤.

كانت القراءات مما شاع وذاع...، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية؛ فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السّلف على قبولها..." (١)، ومما قاله ابن الجزري يتبين أنّ موافقة القراءة وجهاً من وجوه العربية يعني موافقتها لغة من لغات العرب وإن لم تشتهر، وهذا هو مذهب الأثريّين، أما علماء اللغة، وبخاصة من تجرّأ على القراءات منهم فمنهجهم القياس على الأشهر، والأفشى، والقراءة لا تؤخذ على الأشهر، والأفشى في اللغة بل هي سنّة متبعة مروية بالتواتر، وتحقق الأركان التي اعتمدها علماء الأثر.

ولّما كانت القراءة بتحقيق الهمزتين قد جاءت في القراءات القرآنية موافقة لما جاء عن بعض العرب فإن ذلك يعني أن البناء الصوتي لا يناقض هذا الأداء؛ ولذلك سأبين البناء الصوتي للهمزتين المجتمعتين المحققتين المحرّكتين بالفتح، ومختلفتي الحركة، وذلك في كلمتي: (أأنذرتهم)، و(أئمة).

أأنذرتهم (ءَ/ ءَ ن/ ذَ ر/ تَ/ هُ م)، ومقاطعها الصوتية هي: (ص ح/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص) فمن الناحية المقطعية الصوتية فإنّ همزة الاستفهام وحركتها قد أصبت جزءاً من نسيج الكلمة المقطعي، وليس البناء فيها بمنزلة ما هو من كلمتين "كما يرى العلماء في توجيه تحقيق الهمزتين، وأنّه أخفّ إشكالاً من الجمع بين همزتين في مثل (أئمة)"(٢).

وإذا كانت الهمزة الثانية بداية مقطع صوتي كما في الكلمات السابقة (أأنذرتهم، أئمة) ومتبوعة بساكن فإن الأداء الصوتي فيها يميل إلى التحقيق، وإذا اتجه المتكلم بالأداء الصوتي للهمزة إلى نطقها بين بين "فإنّ ذلك قد يقارب الأداء

(١) ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي (توفي ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م)، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، دون تاريخ وطبعة، ج١، ص١٠.

(٢) انظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج١، ص١٨١.

بالتقاء الساكنين، والتحقيق هو الأصل"(١).

إنّ الجامع بين الهمزتين في (أأنذرتهم) و(أئمة) أنّ الفاصل بينهما حركة (صائت)، وكلتاهما محرّكتان، أما الفارق بين ثاني الهمزتين في كلٍّ منهما فهو نوع الحركة، فهي في الأولى (أأنذرتهم) الفتحة، وهي موافقة للحركة السابقة، أما في (أئمة) فحركة الهمزة الثانية كسرة، وهي مغايرة لحركة الهمزة السابقة وهي الفتحة، وهذا يعني أن الأداء الصوتي في (أأنذرتهم) أسرع منه في (أئمة)، وقد ساعد في وجود هذا الفارق المتمثل في السرعة ـ على خفائه، وبساطته ـ اختلافُ الحركات، وذلك بما يتبعه من تعديل وضع اللسان، وهيئة الأعضاء النطقية، فالحركات في (أأَنذرتهم) متماثلة، والانتقال بينهما سريع مقارنة بالانتقال بين الفتح والكسر في (أئمة). أما النبر في الكلمتين فهو في الأولى: (أأنذرتهم) يقع على المقطع الصوتي الأول المتمثل في همزة الاستفهام (ءَ) (ص ح)، مع أنّ الكلمة قد طال بناؤها، ولكنّ النبر وقع على همزة الاستفهام، لأنّ مركزية المعنى المراد، وخلاصته، وما يُراد منه وهو الاستفهام يكمن في هذا المطقع الصوتي، فانسجم النبر والتنغيم. أما النبر في (أئمة) فقد جاء في المقطع الثاني (ءِ م) (ص ح ص)، ولا نلمح للنبر هنا أيّ أثر في المعنى، وربما جاء النبر على هذا المقطع بأثر من الإدغام.

أما تتابع الهمزتين في كلمتين فإنّ تحقيقهما عند العلماء أداء ضعيف، ولكنه أقلّ إشكالاً منه في كلمة واحدة، ومما قاله ابن جني في ذلك: "فأمّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحناً، وذلك نحو قرأ أبوك... فهذا كلّه جائز عندنا على ضعفه، لكنْ التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن..."(٢) ولمّا

(١) انظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، ج١، ص٧٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٤٣.

كان التقاء الهمزتين وتحقيقهما وهما من كلمتين ليس لحناً، وموقف العلماء منه مغاير لما هم عليه إذا كان التحقيق للهمزتين في كلمة واحدة، لما كان الأمر كذلك فلا داعي للخوض في هذا الموضوع، مع أنّ البناء الصوتي من حيث المقاطع الصوتية للهمزتين في (قرأ أبوك) لا يختلف عنه في (أأنذرتهم) أو (أأنتم) وما شاكلها، فهما بداية مقطع في كلٍّ منهما.

وبما أنّ التحقيق أو التسهيل يرتبط كلّ منهما بالأداء الصوتي فإنّ الاعتياد النطقي، أو الشيوع اللهجي قد يساعد على التسهيل ليس لصعوبة تحقيق الهمز بل لشيوع اللهجة أو الأداء الصوتي، وهذا ما نلاحظه في لهجات أهل السودان، وأدائهم الصوتي إذ يميلون إلى تسهيل الهمز بشكل واضح.

ب- المبحث الثاني: التوجيه الصوتي للهمز المفرد بين التحقيق والتسهيل أو الإبدال.

يتعدد الأداء في الهمز تحقيقاً، وتسهيلاً بين بين، وإبدالاً، وتتعدد آراء علماء اللغة في الحكم على هذا الأداء، وقد أشار سيبويه إلى تعدد هذا الأداء، وكُره التحوّل إلى أصوات المدّ، فقال في الكتاب: "فكلّ همزة تُقرّب من الحرف الذي حركتها منه فإنّما جُعلت هذه الحروف بين بين، ولم تُجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات؛ لأنّ أصلها الهمزة، فكرهوا أن يُخفّفوا على غير ذلك فتُحوّل عن بابها... وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيّرها بين بين"(١). وسيبويه هنا لم يوجه النقد لقراءة معينة، ولم يرفض أي أداء، بل يشير إلى التحقيق، أو التحول بين بين، وقد أثارت قراءة (حمزة) بتسهيل الهمز جدلاً بين علماء اللغة من حيث قبول القراءة أو ردّها، أو تضعيفها في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾ [البقرة: ١٤] فقال ابن مجاهد: "قوله: (مستهزءون) حمزة يقف على:

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٢.

(مستهزءون) بغير همز، وكأنّه يريد الهمز ويشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعلُ في الوصل، ولا يُضبط إلاّ باللفظ... والباقون يصلون بالهمز، ويقفون، كما يصلون بالهمز"(١) أما الزجاج فقد قدر ضعّف قراءة حمزة، وانتقدها، وهي عنده لا وجه لها في العربية، وجاء هذا في قوله: "مستهزئون" القراءة الجيدة فيه بتحقيق الهمزة، فإذا خُفّفت الهمزة جُعلت بين الواو والهمزة فقلت (مستهزؤون) فهذا الاختيار بعد التحقيق. ويجوز أن تُبدل من الهمزة ياءً فتقول: "مستهزيون" فأما (مستهزون) فضعيف لا وجه له..."(٢). أما الهمز وتحقيقه فلا خلاف فيه هنا، وإنّما الاختلاف في التسهيل، والحذف، وبيان القراءة بالتسهيل بين بين يكمن في كون الهمزة تقع بين حركتين، وهذا مما يساعد على أدائها بين الهمزة والحركة، فكلمة (مستهزؤون) صوتياً هي: mustahzi??n، وهي في البناء المقطعي: (مُ س/ تَ هـ/ زِ/ ءُ ن) وهنا نلاحظ أنّ الهمزة قد جاءت بين الكسرة والضمة، ونحن نعلم أنّ الحركات أصوات مجهورة تُنطق دون إغلاق الأوتار الصوتية إغلاقاً كلياً، أما الهمزة فإنّ الأوتار الصوتية تغلق فيها تماماً، "ولذلك يصفها المحدثون بأنها صوت لا مهموس ولا مجهور"(٣)، وذلك وفقاً لوضعية الأوتار الصوتية، وبما أنّ وضعية الأوتار الصوتية في الحركتين: السابقة، واللاحقة للهمزة تغاير وضعيتها في الهمزة فقد تأثرت الهمزة بهما؛ فالأوتار تنتقل من وضعيتها في نطق الكسرة وهي التقارب إلى وضعية الهمزة وهي الالتقاء التام ثم الانتقال إلى الضمة، والأوتار فيها متقاربة دون التصاق، وهنا يمكن للأوتار الصوتية في هذا الأداء المتتابع أن لا تصل إلى وضعيتها كاملة في الهمزة، وهذا الذي ينتج هو ما يسمى بين بين؛ فالأوتار الصوتية أخذت وضعية بين وضعيتها في

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص١٤٤.

(٢) الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السّري، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٨٩.

(٣) كمال محمد بشر، علم اللغة العام الأصوات، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م، (ط٧)، ص٨٨.

الحركات، ووضعيتها في الهمزة.

أما إبدال الهمزة ياءً (مستهزيون) "فأحسب أنّه على الإبدال كما أشار الزجاج"(١)، وقد ساعد وجود الكسرة بعد الزاي على إبدال الهمزة ياء لين بداية مقطع (مُ س/ تَ هـ/ زِ/ يُ ن)، وهو وجه جائز عند العلماء. وإذا نظرنا في قول ابن مجاهد الذي يبين فيه أنّ حمزة يقف على (مستهزءون) بغير همزة، وكأنه يريد الهمز. ويشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل"(٢) فإنّه لا ينسجم مع المنطق الصوتي للعربية؛ فلو ترجمنا قراءة (مستهزون) بناءً على ما وصفه ابن مجاهد بوجود واو مدّ مسهلة وقبلها كسرة، لو ترجمناه إلى البناء الصوتي فإنه يأتي على النحو الآتي: (mustahzi?n؟) (مُ س/ تَ هـ/ زِ/ُ / نَ) أي أنّ واو المد تشكل مقطعاً صوتياً منفصلاً؛ لأنها بالتسهيل الكامل وقبلها كسرة تصبح ضمة طويلة كما يلي: (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ح ح/ ص ح)، والمقطع الصوتي لا يبدأ بحركة، ولا يتكون من حركة، وهذا غير دقيق؛ أي أنّ فهم الزجاج لما قاله ابن مجاهد فهم مغلوط؛ وعلة ذلك أنّ الهمزة إذا اختفت من الأداء النطقي كلياً فإن المتبقي هو واو المدّ، وواو المدّ حركة طويلة، ولا يجوز أن تكون مسبوقة بكسرة؛ لأنّ الحركات لا تتولى، من هنا فإن أداء حمزة الذي رواه ابن مجاهد في (مستهزون) هو أداء يُبقي على الهمزة مخففة بين بين؛ ولذلك نجده يقول: "ويشير إلى الزاي بالكسر"، فالهمزة في هذا الأداء بزنتها محققة، ولو لم تكن بزنتها لوقع مانع صوتي، ومن هنا فقد كان سيبويه أدقّ في فهم هذا البناء، وذلك واضح في قوله: (وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين)، أي أنها لا تتحول إلى المدّ تحولاً كلياً، ومما سبق

(١) الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٨٩.

(٢) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص١٤٤.

أجد أنّ الإشكال قد وقع في كيفية فهم الزجاج لما رواه ابن مجاهد من قراءة حمزة وليس في القراءة.

إنّ الإشكال الذي أدّى إلى نقد القراءة ليس في القراءة ذاتها، ولا يكمن في السند أو الرواية، ولكنّ الإشكال في كيفية فهم الأداء في القراءة، والخلط في التوجيه؛ فإذا راعينا ما قاله ابن مجاهد بأن حمزة يشيرُ إلى الزاي بالكسر، وكذلك ما قاله سيبويه بأنّ الهمزة المضمومة والمسبوقة بالضم أو الكسرة تصيرها بين بين فإنّ ذلك يؤكد أنّ الهمزة في قراءة حمزة لم تختف كلياً، أمّا إذا كان الأداء باختفاء الهمزة كلياً فالبناء الصوتي لا يجيز كسر (الزاي)؛ لأن في ذلك مانعاً صوتياً، فإن حُذفت كليّاً كان الأداء فيها (مستهزون) mustahz?na (مُ س/ تَ هـ/ زُ/ ن) أي أنّ الزاي محركة بضمة وهي واو المد، والبناء المقطعي لها هو: (ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح)، وقد أشار النحاس إلى ذلك بقوله: "ومن أبدل الهمزة قال: مستهزُون وعلى هذا كُتبت في المصحف"(١).

ومن القراءات المنتقدة التي جاءت بتحقيق الهمز المفرد قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ [الأعراف: ١٠]، قال ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات: "قوله: (معايش) كلهم قرأ: (معايش) بغير همز. وروى خارجة عن نافع (معائشَ) ممدودة مهموزة، قال أبو بكر: وهو غلط"(٢)، ونلاحظ أنّ ابن مجاهد ينتقد القراءة بتحقيق الهمز، وهو من سبّع القراءات، فهو هنا لغوي قياسي يبتعد عن منهج الأثريين، ويسير في ركب اللغويين مجاهراً بانتقاد القراءات، وتخطئتها صراحة، ولو سار على منهج الأثريين وانطلق من منطلقهم لما خطأ القراءة، ولكنه هنا ينطلق من منطلق لغوي.

(١) النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص١٩١.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٧٨.

وممن انتقد هذه القراءة بتحقيق الهمزة الفراء، والأخفش، والزجاج، وتلميذه الفارسي؛ فقد قال الفراء في القراءة بتحقيق الهمزة: "وقوله: (وجعلنا لكم فيها معايش...) لا تُهمز لأنها - يعني الواحدة - مفعِلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تُهمز، إنما يُهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة.. (١) فهو يردّ القراءة بحجة صرفية تكمن في كون الياء أصلية وليست زائدة. وشاركه هذا الرأي معاصره الأخفش الذي كان مباشراً، وصريحاً في نقده بقوله: "وقد همز بعض القراء وهو ردئ لأنها ليست زائدة"(٢). وهناك الزجاج وهو من العلماء الذين انتقدوا القراءات؛ فقال في (معائش) بالهمز: "... وقد رووها عن نافع مهموزة. وجميع النحويين البصريين يزعمون أنّ همزها خطأ، وذكروا أنّ الهمز إنّما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو صحيفة وصحائف، فأما معايش فمن العيش، الياء أصلية، وصحيفة من الصُّحُف؛ لأنّ الياء زائدة... فأما ما رواه نافع من معائش بالهمز فلا أعرف له وجهاً... ولا أحبّ القراءة بالهمز. إذ كان أكثر الناس إنما يقرأون بترك الهمز، ولو كان مما يُهمز لجاز تخفيفه وترك همزه، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز، وهو كتاب الله عزّ وجل، الذي ينبغي أن يُمال فيه إلى ما عليه الأكثر؛ لأنّ القراءة سنّة فالأولى فيها الاتباع، والأولى اتباع الأكثر (٣)، وأعجب من الزجاج كيف يرجح القراءة بترك الهمز. لما عليه الأكثر من القراء، "وهو نفسه من رفض الجمع بين الهمزتين في كلمة (أأنذرتهم" وما جاء على نمطها، مع أنّ أربعة قرّاء قد قرأوا بتحقيق الهمزة وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر"(٤)، وبما أنّ

(١) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (توفي ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، بيروت، دار السّرور، دون طبعة وتاريخ، ج١، ص٢٥١.

(٢) الأخفش سعيد بن مسعدة (توفي ٢٢٠هـ/ ٨٣٥م)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير الورد، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٥م، (ط١)، ج٢، ص٥١١.

(٣) الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٣٢١.

(٤) انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص١٣٧.

القراءة سنة متبعة فليس لنا أن نكون انتقائيّين فنأخذ بها، ونقلبها في مواطن، ونردّها، أو نضعّفها، ونفاضل بينها في مواطن أخرى كما يفعلُ الزجّاج، وهو من ضعف الكثير من القراءات، ورجّح بعضها على بعض.

إنّ النطق بصوت الألف ينتهي عند الوقف تلقائياً في الحلق، ولذلك فإنّ نطق الألف في (معائش) ينتهي في الحلق مما يساعد على نطق الهمزة. وإذا نظرنا في كلمات مثل: (قائل) وأصلها (قاوِل)، و(بائع) وأصلها (بايع)، وكذلك نائم، وسائح فإنّ الهمزة فيها مقلوبة عن الواو او الياء، والعلة في ذلك صوتية؛ لأنّ المتكلم يصل بصوت الألف إلى حدّه ومنقطعه، وهو منطقة الحلق، وقد يكون الانتقال من الألف إلى الهمز أقلّ ثقلاً، وجهداً من الانتقال من الألف بعد الانتهاء منها إلى الواو أو الياء، ونلاحظ ان العلماء عندما نظروا إلى تحقيق الهمز في (معائش) فإنهم نظروا إليها نظرة صرفية بعيداً عن المعطيات الصوتية؛ فقد قام حكمهم على أساس أنّ الياء في (معايش) أصلية وليست زائدة كما هي في صحيفة، وهذا فيه خلط واضح، فلا يجوز الحكم على قضية صوتية من منطلق المعيار الصرفي باعتبار الأصل مع أنّ الأصل قد يتعدد، وقد يختلف فيه؛ أما المعيار الصوتي فيتعامل مع الماثل المنطوق على اللسان، فهو وصف لواقع ماثل، أما المعيار الصرفي فهو حكم يقوم على أساس ما كان عليه البناء، وما آل إليه، والحكم الصوتي هو حكم على واقع بما هو عليه، أما الحكم بمعيار صرفي فهو حكم يدخل فيه الافتراض، وحالات البناء بين ما كان عليه، وما يجدّ عليه من تغيرات في البناء.

وإذا نظرنا في القراءة بحالتيها: تحقيق الهمزة، أو بالياء من منطلق البناء المقطعي فإنها تأتي على النحو الآتي:

معائش (مَ/ عَ/ ءِ/ شَ) (ص ح/ ص ح ح/ ص ح/ ص ح) فهي مكونة من أربعة مقاطع، الأول، والثالث، والرابع من النوع القصير المفتوح، والمقطع الثاني

طويل مفتوح، أما كلمة (معايشَ) (مَ / عَ / يِ / شَ) بالياء فإنّ البناء المقطعي فيها هو: (ص ح/ ص ح ح/ ص ح/ ص ح)، وهو بناء مقطعي يطابق البناء في القراءة بالهمز في عدد المقاطع، وأنواعها. وإذا نظرنا في المعنى في معائش، ومعايش فإنّه لم يتغير، أي أنّ التغير في الأداء من الياء إلى الهمز لم يكن تغيّراً فونيمياً يؤثر في المعنى، واعتماداً على هذه المعطيات الصوتية فإنّ تعدد القراءة بالياء، والهمز في كلمة (معائش) تعدد صحيح، ولا يجوز ردّه، وقد قال بعض العلماء إنّ الهمز في مثل معائش وارد عن العرب؛ فقال الفراء: "وربّما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف؛ كما جمعوا مِسيل الماء أمسلة، شُبِّه بفعيل وهو مفعِل. وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة؛ شُبّهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"(١)، والفراء هنا يلتمس وجهاً لهمز مصائب، وهي مقاربة لهمز معائش، والوجه الذي أدى لهمزها عند العرب هو كثرتها في الكلام، وهو معيار لا يتصل ببناء الكلمة، بل يقوم على العرف، وقلة الاستعمال لا تعني الخطأ، ومع ذلك فإنّ ابن جني: "يخطئ همز (معائش) و(مصائب)، وهو يشير إلى أنها واردة في كلام العرب"(٢) وهنا أعجب من كلام ابن جني الذي يرى أن اللغات كلّها حجة وإن اختلفت، ومع ذلك ينتقد القراءة بهمز (معائش).

والأغرب مما قاله ابن جني هو ما قاله ابن خالويه "الذي يصف القراء بصحة النقل، وإتقان الحفظ، والأمانة في تأدية الرواية واللفظ"(٣)، ومع ذلك فقد انتقد القراءة بهمز معائش، وذكر رأيه صراحة بأن قراءة نافع بهمز معائش غلط، فقال:

(١) الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ج١، ص٣٧٣.

(٢) انظر: ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مكتبة البابي الحلبي، ١٩٥٤م، (ط١)، ج١، ص٣٠٩.

(٣) انظر: ابن خالويه الحسين بن أحمد (توفي ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م، (ط١)، ص١٨.

" . . . والسرائر جَمْعُ سريرة، وإنّما هُمِزت الياءُ في الجمع وليس في الواحد همز، لأنّ في الجمع قبل الياء ألفاً وهي ساكنة، فاجتمع ساكنان، فقلبوا الياء همزة وكسروها لالتقاء الساكنين، ومثله قبيلة وقبائل. فإن كانت الياء أصلية نحو معيشة لم تُهمز في الجمع. قال الله تعالى: (وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون) من همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع هَمْزه وهو غلط"(١).

وهنا أجد أن ابن خالويه قد وقع في ازدواجية المعايير اللغوية في حكمه على القراءة؛ فهو يصف القراء بصحة النقل، والحفظ، والأمانة في تأدية الرواية ثم يتجرّأ على انتقاد قراءة نافع، ومن وجه آخر نجده يتناقض في رأيه من حيث التوجيه اللغوي؛ فكلمة سرائر في بنائها الصوتي تطابق كلمة معائش، وهما على النحو الآتي: (سَ / رَ / ءِ ر) و(مَ / عَ / ءِ ش) وهما في البناء الصوتي من حيث المقطع على النحو الآتي: (ص ح / ص ح ح / ص ح ص) هذا في الوقف، وإن حرّك الصامت الأخير في كلٍّ من الكلمتين فالبناء هو: (ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح) وهنا نجد ابن خالويه يجيز همز سرائر، ولا يُجيز همز معائش، وحجته في ذلك أنّه يعود إلى الأصل، ولكن لأنّ الجمع قبل الياء جاء بالألف وهي ساكنة، فاجتمع ساكنان، فقلبوا الياء همزة وكسروها لالتقاء الساكنين، وبما أنّ البناء الصوتي للكلمتين واحد فإن التوجيه الصوتي لا يعتمد على الأصل الغائب، أو ما كانت عليه الكلمة من بناء، والأصل في التوجيه الصوتي أنه لا يعتمد على أنّ الصوت أصل أو منقلب بل إنّ التوجيه الصوتي يقوم على توجيه الأداء الصوتي المنطوق الذي يجري على الألسنة، ومن هنا فإنّ الأصل في التوجيه الصوتي نفسه، وليس بالمعيار الصرفي الذي ينظر في الأصل وما طرأ عليه من تحول، وقد يكون المعيار الصرفي مفترضاً، أما المعيار الصوتي فحقيقة، وواقع منطوق.

(١) ابن خالويه الحسين بن أحمد (توفي ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م)، إعراب ثلاثين سورة، دار التربية، دون تاريخ وطبعة، ص٥٩.

وإذا كانت الحجة أنّ الياء في سراير سُبقت بالألف فهي في معايش مسبوقة بالألف أيضاً، فالمعيار الصوتي بينهما واحد، والأصل أن يكون التوجيه الصوتي واحداً، أما أن يُحكم على سرائر من معيار صوتي، ويعلل الهمز فيها ويقبل، ويُحكمُ على معائش من معيار صرفي، ويُخطأ همزها فهذا يمثل ازدوواحية واضحة في الحكم.

ومن العلماء الذين جاهروا بتخطئة قراءة نافع (معائش) بالهمز النحاس، وقد كان أكثر جرأة في انتقاد قراءة سبعية إذ قال: "والهمز لحن لا يجوز؛ لأنّ الواحد معيشة فَزِدت ألف الجمع وهي ساكنة والياء ساكنة فلا بدّ من تحريك إذ لا سبيل إلى الحذف، والألف لا تُحرك فحُرّكت الياء بما كان يجب لها في الواحد..."(١).

ومع أنّ ابن جني يورد شواهد من كلام العرب على وقوع الهمز في ما شاكل (معائش) إلا أنّه يرفضه لأنه لا يوافق القياس، ومما قاله ابن جني: "الثاني من الهمز وهو ما جاء من غير أصل له، ولا إبدال دعا قياس إليه، وهو كثير، منه قولهم: مصائب، وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس... ومثله قراءة أهل المدينة (معائش) بالهمز، وجاء أيضاً في شعر الطرمّاح مزائد جمع مزادة، وصوابها مزايد. قال: مزائد خرقاءِ اليدين مِسيفةٍ؟"(٢). لقد هيمنت المعيارية الانتقائية التي شكلت منهجاً عند الكثير من علماء الدرس اللغوي العربي هيمنت عليهم إلى حدّ جعلهم ينتقدون قراءات قرآنية جاءت على إحدى القراءات السبع أو أكثر، وعلى ألسنة العرب في بعض اللغات وقد كثرت أقوالهم في ربط هذا الأداء بالقياس، وعدم مطابقته إيّاه، فالقياس الذي يعنيهم هو قياس انتقائي، فمع أنهم قياسيون إلا أنهم يقيسون على نموذج يرتضيه علماء البصرة، ومن سار على نهجهم.

(١) النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص١١٥.

وعجز البيت: ..... نُجبّ بها مُستخلف غير آئن.

(٢) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٣، ص١٤٤.

لقد تعدد أداء الهمز في بعض المفردات في القراءات القرآنية بين التحقيق والتخفيف، ومع وجود هذا التعدد في الأداء الصوتي للهمز إلا أنّ قيمته المقطعية لم تتأثر؛ فلا خلاف في القيمة المقطعية للهمز المحقق في الأداء، وقد تتغير موقعية الهمز في البناء المقطعي؛ فقد يقع بداية مقطع، وقد يأتي قفلة مقطع، وهذا ما ينطبق على أي صامت في العربية.

أما الهمز المخفف الذي اصطلح اللغويون على تسميته (بين بين) فهو ما أدى إلى وجود الخلاف بين العلماء من حيث جواز التخفيف وعدم جوازه، وقد جاء في سياقات الدرس اللغوي ما يشير إلى حضور القيمة المقطعية للهمز المخفف، وظهر هذا منذ المراحل الأولى للدرس اللغوي العربي، فهو من ملامح الوعي اللغوي عند سيبويه الذي يشير إلى المفاهيم الدالة على القيمة الصوتية المقطعية للهمز المخفف، ومما جاء في الكتاب: "اعلم أنّ كلّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة، غير أنك تُضعف الصوت ولا تتمّه..."(١).

وقد التفت أكثر علماء اللغة إلى حضور الهمز المخفف في البناء المقطعي، وابن جنّي أحد العلماء الذين أشاروا إلى هذا المفهوم، وفسّر المراد منه بقوله: "وأما الهمزة المخففة فهي التي تُسمى بين بين – ومعنى قول سيبويه (بين بين) أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها... إلا أنها ليس لها تمكّن الهمزة المحققة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلة تمكّنها بزنة المحققة..."(٢)، ويشير مكي القيسي في الكشف إلى أنّ من حقق "أتى بالكلمة" على أصلها محققة، ولأنه لو خفّف الثانية لكانت بزنتها محققة"(٣). وهذا ابن الجزري يشير إلى أن

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٣، وانظر ص٥٤٩.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان (توفي ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥م، (ط١)، ج١، ص٤٨، وانظر: ص٥٦، والخصائص، ج٢، ص١٤٤.

(٣) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، ج١، ص٧٣.

"همزة بين بين في رتبة المتحركة"(١) والمعنى المراد من قوله: (في رتبة المتحركة) أي أنها في رتبتها الصوتية المقطعية، وأنها بقيت تشكل درجة من درجات الهمز دون التنازل عن حقيقتها الصوتية وإن خُفّفت. ومما يدعو للعجب من آراء بعض اللغويين جرأتهم على انتقاد قراءات سبعية وردت بالأثر بهذا الأداء، إضافة إلى أنّ تحقيق الهمز هو الأصل، ومع ذلك فقد اتجهوا إلى انتقاد الأصل، مع أنّ الأداء الصوتي عندما يكون لهجة معتادة، ودارجة على الألسنة فلا صعوبة، ولا ثقل فيها، ومع كلّ ذلك تجرأ اللغويون على انتقاد القراءات بالتخطئة، والمفاضلة، والترجيح.

وإذا كان علماء اللغة قد انتقدوا بعض القراءات، وفاضلوا بينها، فقدموا بعضها ورجحوه لموافقته الأكثر الشائع من كلام العرب فإنّ علماء الأثر ممن اهتموا بالقراءات، وبعض علماء اللغة قد قدموا شرط القراءة المروية عن الرسول ﷺ ولم يجيزوا القراءة وإن كانت معربة، وموافقة لكلام العرب إذا لم ترد قراءة مروية عن الرسول ﷺ، ومما قاله ابن مجاهد في ذلك: " . . . ومنهم من يعرب قراءته، ويُبصر المعاني، ويعرفُ اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعاً"(٢). فمن يقرأ بما لم يؤثر عن الرسول ﷺ فهو مبتدع وإن كان كلامه معرباً، فالأثر مقدم على القياس، وهذا النحاس يشير إلى أنّ "الديانة تحظُر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ . . ."(٣)، وهذا نص يقدم الأثر على القياس، ومن العلماء الذين سلكوا مسلك تقديم الأثر أبو شامة في كتابه إبراز المعاني إذ يقول في توجيه قراءة (مالك،

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١، ص٣٩٠.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٦.

(٣) النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، ج٥، ص٢٣١.

وملك): "وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إنّ بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدّ يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرّب سبحانه وتعالى بهما..."(١)، وهو هنا يعمد إلى الأخذ بالقراءتين لثبوتهما، وصحة المعنى في اتصاف الله جل جلاله بهما.

ومع أنّ علماء اللغة ينتقدون بعض القراءات المتواترة انتصاراً لقواعدهم اللغوية، ومنطلقهم القياسي على حساب الأثر إلا أنّ ابن الجزري يقدم النقل والتواتر على موافقة العربية والرسم، ومما قاله في النشر: "... وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم، ولم يُنقل ألبتة فهذا ردّه أحقّ، ومنعه أشدّ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر"(٢) وهنا نلاحظ أنّ ابن الجزري يتحرّز من قبول القراءة التي لم ترد بالنقل والتواتر، وهو لا يكتفي برفض ردّ القراءة ومنعها بل إنّ مرتكب ذلك هو مرتكب لعظيم من الكبائر، وهذا يغاير ما يفعله بعض اللغويين الذين يضعّفون القراءة وإن صح نقلها إلا أنها قد تغاير قواعدهم القياسية.

ولمّا كانت القراءة التي لم يثبت نقلها عن الرسول مردودة عند ابن الجزري وغيره من العلماء وإن وافقت العربية والرسم فقد "استُتيبَ أبو بكر محمد بن الحسين الذي أجاز القراءة التي وافقت العربية والرسم، ولم يثبت نقلها، وعدّه بعض العلماء مبتدعاً وضالاً عن قصد السبيل إلى أن عُقد له مجلس لضربه ومنعه فتاب وكتب عليه محضر، وهذا يؤكد أنّ القراءة بالقياس المطلق قد مُنعت(٣)، وهذه بعض آراء العلماء التي تنأى بالنص القرآني وقراءاته عن الانتقاد، والترجيح،

(١) أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل (توفي ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص٧٠.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١، ص١٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج١، ص١٧.

والمفاضلة اعتماداً على القياس على ما عُهد لديهم من قواعد تشكّل معياراً، وهذا المعيار مرهون بقبوله عند علماء اللغة من المدرستين: البصرة، والكوفة، وبخاصة علماء البصرة وتشددهم في القياس على كلام العرب، وإن أدى ذلك إلى الجرأة على قراءة متواترة ليصل الأمر إلى انتقادها بالتخطئة، أو الترجيح، والمفاضلة.

وفي هذه الدراسة أجد أنّ أداء الهمزة في القراءات بين التحقيق والتسهيل أداء لا يجوز انتقاده، وسلامة هذا الأداء مدعومة بالقراءة المنقولة بالتواتر من جانب معيار الأثر، وبالتوجيه الصوتي الذي يوافق سلوك الأداء الصوتي وتعدده في الهمز، وهذا من جانب القياس اللغوي، فلا يوجد في مسلك الهمز وتعدده أي خطأ نحوي، أو صرفي يدفع إلى ردّ القراءة.

وبعد، فهذه وقفة مع ظاهرة لغوية كانت مدار مدارسة بين القراء، واللغويين، وقد كان اللغويون منتصرين لمعياريتهم، وقياسهم على حساب الأثر والتواتر.

وقد حاول الباحث في هذه الدراسة الإفادة من المعطيات الصوتية في توجيه أداء الهمز محققاً، ومُسهلاً بين بين وذلك لما لهذا الصوت من خصوصية في أدائه، وفي تعدد وجهات نظر العلماء فيه من حيث المخرج، والجهر والهمس.

والباحث في هذه الدراسة لا يزعم أنّه لا يأتيه الباطل، أو منزّه عن الخطأ، وما دراسته إلا عمل بشري يأمل فيه أن يقف على جادة الصواب، وإن حاد فليس ذلك مقصده، آملاً أن يكون صاحب أجرين.

وبما أنّ النص القرآني معجز في لغته وبيانه ومجمل فصاحته فلا يمكن أن ننظر للقراءة المتواترة على أنها مقبولة في باب القراءة ومردودة في باب القواعد اللغوية، وكان الأولى بالنحاة أن يجعلوا النص القرآني هو مرجع التقعيد لما فيه من موافقة لوجوه العربية، وما جاء عن العرب قلّ أو كثر.

ومما يؤسف له أنّ بعض العلماء قد لا يتقبل نقد بعض الآراء عند سلفنا

الصالح، ومنها انتقادهم القراءات، ولكنه ينسى أو يتناسى انتقادهم (أي القدماء) للقراءات المتواترة جرياً على قواعد بشرية اختطوها على أساس الكثرة وقل ولا تقل، والقرآن لا يُقرأ على ما يوافق قواعد النحاة بل يعتمد في ذلك على الرواية وموافقة أحد وجوه العربية، وموافقة الرسم، ولو أنّ أحدهم قرأ حرفاً بما يوافق قواعد النحاة ولكنه لم يأت مروياً بالتواتر عن الرسول ﷺ لما جاز ذلك.

والله ولي التوفيق.